

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثمانين بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الخميس ، ٢١ آذار/مارس ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيرجي ب. باتمانوف (اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية)

الرئيسي (الكلمة بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨٨ لمؤتمر

نزع السلاح .

وأود في البداية أن أرحب ترحيبا حارا ، نيابة عن المؤتمر ، بالنائب الأول لوزير خارجية بلغاريا سعادة السيد ايفان غارفالوف الذي سيكون أول المتحدثين اليوم . لقد كان النائب الأول لوزير الخارجية مشاركا نشطا في الجهود الدبلوماسية المتعددة الاطراف كما أنه يتمتع بخبرة واسعة في القضايا ذات الصلة بالامم المتحدة ، بما في ذلك قضية نزع السلاح المتعدد الاطراف . وقبل أن يتولى السيد غارفالوف منصبه الحالي الرفيع المستوى ، كان قد تولى رئاسة ادارة حقوق الإنسان وادارة الامم المتحدة ونزع السلاح في وزارة الخارجية البلغارية ، ولذلك فإنه كان معنيا بالقضايا التي تدخل في نطاق اختصاص مؤتمرنا ، وهي قضايا يلم بها الماما كاملا . كما أنه قد عمل في الهند وميانمار واندونيسيا ومصر وفي البعثة البلغارية لدى الامم المتحدة . وإنني شخصا أشعر ببالغ السرور إذ أرحب به هنا بالنظر إلى العلاقات التقليدية الوثيقة والودية التي تربط بين بلدينا . وإنني لأتربق البيان الذي سيدلي به اليوم وأنا متأكد من اننا جميعا سنتابع هذا البيان باهتمام خاص .

كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الجديد لفرنسا السفير جيرار ايريرا الذي يحضر جلستنا العامة اليوم لأول مرة . والسفير ايريرا دبلوماسي محترف مرموق شغل عددا من المناصب الرفيعة المستوى في وزارة الخارجية الفرنسية بمفته عضوا في هيئة موظفي وزارة الخارجية وكذلك في لجنة الطاقة الذرية . وقد كان عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وإنني لآتمنى له كل النجاح في أداء واجباته هنا في هذا المؤتمر ، وأعرب له عن استعدادي لكي نواصل معا التعاون الوثيق الذي تميزت به علاقاتنا مع سلفه . وبالنظر إلى أن السفير ايريرا يحل محل السفير بيير موريل الذي استدعي للاضطلاع بواجبات بالغة الأهمية لدى حكومته في باريس ، فإنني أود أن أطلب منه أن ينقل إلى السفير موريل أطيب تمنياتنا له بالنجاح في أداء مسؤولياته الجديدة . وقد اضطلع السفير موريل بدور بارز في مؤتمرنا . كما تولى رئاسة المؤتمر في شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ . وفي عام ١٩٨٨ ، تم تعيينه رئيسا للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . وقد أحرزت لجنة الأسلحة الكيميائية ، في ظل رئاسته ، تقدما كبيرا في المفاوضات المتعلقة بابرام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . ولا يسعني إلا أن أنوه بالدور الهام الذي اضطلع به السفير موريل في الاعمال التحضيرية لعقد مؤتمر باريس للدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وسائر الدول المهتمة بالامر فضلا عن دوره الهام بالطبع في اختتام هذا المؤتمر بنجاح . وقد صدر عن هذا المؤتمر اعلان نهائي أتاح لمؤتمر نزع السلاح قوة دفع سياسية كانت هناك حاجة ماسة لها . وقد أدى السفير موريل جميع هذه المسؤوليات العظيمة بما يتمتع به من قدرات سياسية وكفاءة دبلوماسية غير عادية أكسبته ، بالإضافة إلى ما يتمتع به من مناقب شخصية معروفة تماما ، الكثير من الاصدقاء هنا في المؤتمر .

واسمحوا لي الآن أن أدلي بالبيان الافتتاحي الذي أود الادلاء به بصفتي رئيسا للمؤتمر .

إنه لشرف عظيم لوفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يظطلع خلال الفترة اذار/مارس - ايار/مايو ١٩٩١ بواجبات رئاسة هذا المؤتمر الذي يمثل أهم محفل تفاوضي متعدد الاطراف في ميدان نزع السلاح ، على الرغم من أن هذا الشرف هو نتيجة طبيعية للتناوب على رئاسة المؤتمر . وأود أن أؤكد لجميع أعضاء المؤتمر عزمي على تولي وظائف الرئيس الهامة بشعور كامل بالمسؤولية ، ومأبذل قماري جهدي لتسهيل التوصل إلى اتفاق سواء بشأن المسائل الموضوعية المتمثلة بعمل المؤتمر أو بشأن عدد من الجوانب الاجرائية التي تحظى باهتمام الوفود ، وهي جديرة بهذا الاهتمام .

ولن آتي بجديد إذا ما لاحظت أن مؤتمرنا ، شأنه في ذلك شأن جميع الهياكل الدولية ، يمر في مرحلة هامة ومثيرة إلى حد بعيد . مالحالة العالمية المتطورة بسرعة تمر أحيانا في منعطفات بالغة الخطورة كتلك التي شهدناها في الآونة الاخيرة . ومع ذلك فإن الاتجاه السائد لا يزال يتمثل في تشكيل نموذج جديد للأمن يقوم على أساس احترام حق الشعوب في الاختيار ، وتسوية القضايا بالوسائل السلمية ، وتعزيز الحوار والتفاهم . وفي ظل هذه الظروف ، لا تتضاءل أهمية تحديد الاسلحة ونزع السلاح بل انها تتعزز . وفي اعتقادي أن هناك أسبابا وجيهة تجعل من هذه الاعتبارات تنطبق على مؤتمرنا الذي يمثل الهيئة الرئيسية للمفاوضات المتعددة الاطراف في هذا الميدان . فهذه قضية أخرى لضمان ألا تكون العملية التفاوضية في ميدان نزع السلاح متخلعة عن سائر العمليات السياسية في العالم بل أن تسير معها جنبا إلى جنب مما يمهد الطريق نحو اقامة هياكل أمنية جديدة يحتل فيها الجانب العسكري مكانة أصغر فأصغر .

إنني أمثل بلدا عانى بطريقة مؤلمة جدا أعناء سباق التسلح والصعوبات التي تنطوي عليها عملية نزع السلاح ، بما فيها الصعوبات الموضوعية ، فضلا عن العملية الشاقة المتمثلة في ادراك أنه حتى الاسلحة الأشد قدرة على التدمير لا تستطيع بعد حد معين أن تعزز الأمن بل انها يمكن أن تنتقص منه . فالاتحاد السوفياتي يمر اليوم فسي فترة معقدة وحرجة في تاريخه . فقد خرج المجتمع السوفياتي من حالة التوازن السابق ولكنه لم يكتسب بعد أساسا جديدا لتعزيز وحدته رغم الحاجة إلى مثل هذا الاساس ، ورغم وجود تصور واضح وواسع أكثر من أي وقت مضى لعدم امكانية اعتماد أساليب لتسوية مشاكلنا الداخلية بالقوة . ونحن في هذا السياق نحتاج بصفة خاصة إلى وجود ظروف خارجية مؤاتية وإلى احراز المزيد من التقدم على طريق الحد من سباق التسلح ، ليس على المستوى السوفياتي - الأمريكي الثنائي أو على المستوى الاوروبي فحسب ، بل أيضا على المستوى العالمي . وهذا يوضح اهتمامنا الدائم بتأمين كفاءة عمل مؤتمر نزع السلاح .

وفيما يتعلق بمسألة تولي الممثل السوفياتي لمهام رئاسة المؤتمر اعتباراً من هذا الأسبوع فصاعداً ، طلب مني وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سعادة ١. ١. بيسمرتنيخ أن أنقل إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى جميع الوفود المشاركة في أعماله وكذلك إلى الأمين العام للمؤتمر تمنياته لهم بالنجاح في أداء المهام البالغة الأهمية المدرجة على جدول أعمال هذا المحفل . كما كلفني بأن أؤكد على الطابع غير المتغير للنهج الثابت الذي يعتمد عليه الاتحاد السوفياتي في اتجاه تخفيض مستويات المجابهة العسكرية وفي اتجاه تحقيق نزع سلاح حقيقي . وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح ، طلب مني الوزير بيسمرتنيخ أن أؤكد بأن هذا ينطوي قبل كل شيء على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اختتام المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، بما يكفل تحولا نوعيا في بحث مشاكل الحظر التام للتجارب النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الغضاء الخارجي والبحث بصورة بناءة عن حلول يقبلها الجميع فيما يتعلق بسائر البنود المدرجة على جدول أعمال هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف .

وإنني إذ أتولى منصب رئيس المؤتمر لاحظ برضا بالغ بل - حتى أصدقكم القول - بارتياح عميق أن العمل المتعلق بجميع المواضيع تقريبا يسير في الاتجاه الصحيح وأن خمس لجان مخصصة قد أنشئت وقد بدأت تظطلع بعملها فعلا ، وأن آلية عقد الجلسات العامة غير الرسمية وآلية بحث سبل تحسين فعالية المؤتمر قد أصبحتا مطبقتين . ويعود الفضل في الكثير من ذلك إلى اثنين ممن سبقوني إلى تولي رئاسة المؤتمر ، سفير سري لانكا الموقر السيد رازابوترام وسفير السويد الموقر السيد هيلتينيو . وإنني أشعر ببالغ الامتنان لهما لما حققاه من إنجازات في توجيه أعمال المؤتمر . وإنني أحرص على ألا يكون في أدائي لمهمتي ما يشوه روعة التركة التي خلفها لبي . وأود أن أعتد في عملي ، كما فعل من سبقوني في رئاسة المؤتمر ، على التنسيق الوثيق والتعاون مع جميع الوفود ومع أعضاء أمانة المؤتمر الذين ندين لهم جميعاً بدين عظيم . وبالطبع فإنني سأكون دائماً في خدمة المندوبين وأحسهم على ألا يتسردوا في مراجعتي أية أسئلة يودون طرحها .

وبهذا أختتم بياني التمهيدي ، وأود أن أقترح أن ننقل الآن إلى المسائل التي سنعالجها في جلستنا العامة اليوم . ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ، كما سبق لي أن ذكرت ، النائب الأول لوزير خارجية بلغاريا ، فضلاً عن ممثلي نيجيريا واليابان وفنزويلا . وأعطي الكلمة الآن إلى النائب الأول لوزير خارجية بلغاريا سعادة السيد إيفان غارفالوف .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر على كلماتكم الرقيقة التي وجهتموها إلي في تقديمي إلى الممثلين الموقرين في هذا المؤتمر . وإنني أعرب لكم يا سيادة الرئيس عن تهاني الصادقة لكم بمناسبة توليكم

لهذا المنصب الرفيع . وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون الوفد البلغاري . كما أعرب عن امتناني لسفليكم سفير سري لانكا السيد رازابوترام وسفير السويد السيد هيلتينيسوس لما أبدياه من فعالية ومهارة في تسيير عمل مؤتمر نزع السلاح في الأشهر الأولى من دورة هذه السنة . كما أود أن أهنيء الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوماتينا ، ونائب الأمين العام السفير بيراساتيغي وجميع موظفي الأمانة الذين يقدر وفدي تقديرًا عظيمًا مشاركتهم في المساعي المشتركة التي نبذلها هنا .

إن مؤتمر نزع السلاح هو واحد من المحافل القليلة التي تنعكس فيها بصورة ملموسة وفورية تقريبا التغيرات الدولية الرئيسية التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الأمن الدولي . لقد شهد المجتمع الدولي مثل هذه التغيرات مؤخرًا . وهي تغييرات أرى أنها تتسم بطابع رئيسي . وهذا يمكننا من التحدث عن تشكيل بيئة سياسية جديدة من الناحية النوعية . وفي مثل هذه البيئة الجديدة تحديدًا ستتطور قضية نزع السلاح ، بما في ذلك جوانبها العالمية التي تقوم هذه الهيئة بدراستها . كما أن بلدي بلغاريا ما برح يشهد من جانبه عملية تغيير جذري سريع يتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على هيكله السياسية ونظامه الاقتصادي . وتشتمل عملية الإصلاح على مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعامة . وقد قامت بلغاريا بمراجعة مبادئ وأولويات سياستها الخارجية وهي تعمل على إعادة ترتيبها . والواقع أن هذه المبادئ والأولويات تعتر جديدة من الناحية النوعية ، وهي تحدد توجه بلدي نحو تكامل شامل مع الهياكل الأوروبية القائمة والناشئة حديثًا ، بما في ذلك الهياكل الأمنية . ونحن نعمل بصورة جديّة وشاملة على إعادة تقييم نهجنا الوطني إزاء قضايا الأمن الداخلي والدولي ، ودور تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ونحن الآن نعالج الأمور بالدرجة الأولى من منظور المصالح الوطنية لبلغاريا كما تبدو في البيئة الدولية الجديدة القائمة اليوم . وبالطبع فإن الاهتمام بتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين يظل عاملاً مهماً بالنسبة لنا . وقد أصبحت سياستنا الخارجية مستغلة الآن ، وهي تقوم على أساس النهج العملي والحقائق القائمة .

إن التغيرات المفاجئة في أوروبا وفي شتى أنحاء العالم تؤثر بالتأكيد تأثيرًا مباشرًا على أمن بلغاريا ، رغم صغرها ، إذ أنها تقع في منطقة من أوروبا تحتل مكانة هامة من وجهة النظر الجغرافية - السياسية . وستسعى بلغاريا إلى الحصول على ضمانات أمنية - سياسية واقتصادية وعسكرية - على أساس جميع البارامترات السياسية التي يمكن أن نلتقي عندها على أساس التفاهم وبما يخدم المصالح المتبادلة . ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد أن نتعاون مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والدول الأوروبية ، والأحلاف والمنظمات السياسية والأمنية والاقتصادية مثل منظمة حلف شمالي الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية والمجلس الأوروبي ومجلس أوروبا

وغيرها ، وكذلك مع جيراننا . وتود بلغاريا أن تحافظ على علاقاتها مع الشركاء السياسيين التقليديين وأن تجعل هذه العلاقات منسجمة مع الظروف الجديدة وأن تقيمها على أسس تحقق المنفعة المتبادلة .

إن بلغاريا تدرك تماماً أهمية المحافظة على علاقات أمنية تقوم على حسن الجوار في منطقة البلقان . وما برحنا نعمل على إرساء وترسيخ أساس طويل الأجل وقابل للاستمرار فيما يتعلق بالتعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة . ولا ينبغي لأي بلد مجاور أن يشعر بأنه مهدد بأي عمل عدواني ناشئ من الأراضي البلغارية . ونحن نواصل تكييف أحوال قواتنا المسلحة بما يتفق من الناحيتين الهيكلية والكمية مع مقتضيات مبدأ الكفاية المعقولة لأغراض الدفاع . ونحن عازمون على الوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية والأسلحة في أوروبا . وتود بلغاريا أن تضمن استفادة المعاهدة من الأوضاع المؤاتية لأغراض التصديق عليها وبدء مريانها . وبلغاريا مهتمة باستمرار المفاوضات المتعلقة بإجراء التخفيضات في المستقبل وذلك على أساس ولاية جديدة . وإننا نأمل أن يأخذ شركاؤنا في هذه المفاوضات في اعتبارهم وجود بعض التباينات والاختلافات العسكرية في منطقة البلقان . فهذه التباينات والاختلافات قد أصبحت إلى حد ما أكثر حدة في الآونة الأخيرة .

وتود حكومتنا أن ترى في الاخلاف المتبقية المتعددة الاطراف ضماناً لأمّن بلدنا فضلاً عن استقرار مختلف المناطق الأوروبية الفرعية . ونحن ننظر إلى تدابير بناء الثقة في أوروبا وكذلك في مناطق فرعية محددة باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية . كما أن بلغاريا ستسعى إلى الحصول على ضمانات أمنية على مستوى دولي أوسع . وقد بيّنت التطورات الدولية الأخيرة مدى نجاح العمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي في مواجهة العدوان على بلد صغير وضّمّه . وهذه الظاهرة الجديدة تعزز آمالنا في انتصار نظام عالمي جديد وعادل يكفل الحق في الاستقلال والتطور الحر لجميع البلدان ، الصغيرة منها والكبيرة . نعم إننا نعتقد بأن هذا ممكن! لقد أيدت بلغاريا دون أي تحفظ الأعمال التي قامّت بها القوات المتعددة الاطراف في منطقة الخليج العربي . وقد شاركت بلغاريا مشاركة نشطة في جهود الأمم المتحدة بدافع إيمانها بقدرة المنظمة العالمية على أن يكون لها تأثير فعال فيما يتعلق بالمحافظة على السلم الدولي وعلى أمن فرادى الدول الأعضاء .

وليس لدى بلدي أي طموح لأن يكتشف أو يطبق بعض المبادئ الجديدة والمجهولة من أجل تحقيق أمن موشوق به . وفي رأينا أن أفضل مبدأ توجيهي يتمثل في وجود رغبة حقيقية لإقامة علاقات متمدنة تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بالحق في الأمن والقيم الإنسانية العالمية . وتود بلغاريا أن تؤكد بوضوح وعلى نحو قاطع أننا لا نسعى ،

ولن نسعى أبداً ، إلى تحقيق الأمن لنا وحدنا وأننا لا نسعى لتحقيق هذا الأمن على حساب الآخرين . وإننا نتوقع أن يعتمد شركاؤنا نفس هذا الموقف وسنبذل قصارى جهدنا لبلوغ هذا الهدف .

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح سيظلان يحتلان في المستقبل القريب مكانة مركزية بين مختلف سبل ووسائل ضمان الأمن القومي لبلغاريا . وقبل أن أتناول بعض البنود المحددة المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أشدد على أن النهج البلغاري إزاء نزع السلاح لم يعد يوجه بدوافع التصورات السياسية والايديولوجية التي عفى عليها الزمن بالفعل . وفي الوقت نفسه ، ستحافظ بلغاريا على ما حقته في هذا الميدان من تجربة ايجابية وبناءة وما أبدته من تعاون .

ومن بين البنود المحددة المدرجة على جدول الاعمال ، يعلّق وفدي أهمية أساسية على أولوية المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وقد أعلنت بلغاريا أنها لا تمتلك أسلحة كيميائية وأنه ليس لديها أية نية لحيازة مثل هذه الأسلحة وأنها مستعدة للتوقيع على الاتفاقية المرتقبة بمودة فورية . وقد شرع بلدي في اتخاذ الإجراءات التي سيقوم بموجبها بسحب تحفظاته على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وإذا كان من الصحيح من حيث المبدأ أن المفاوضات تمثل عملية أخذ ورد ، فإن بلغاريا في هذه الحالة المعينة لا تخسر أي شيء بانضمامها إلى مثل هذه الاتفاقية . فمن وجهة نظر الأمن القومي ، لا يمكن لبلغاريا إلا أن تحقق مكاسب من اتفاقية تؤدي إلى إزالة جميع المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية ، وتمنع إنتاج هذه الأسلحة في المستقبل ، وتحتوي على ضمانات موشوقة تكفل الامتثال لاحكامها على نحو صارم ، ويمكن أن تحظى بالالتزام بها على أوسع نطاق ممكن . بل إن هذه الاتفاقية ستكون مقبولة بدرجة أكبر بالنسبة لنا إذا ما استطاعت أن تحل على أفضل وجه ممكن وبطريقة منصفة بعض القضايا مثل تقديم المساعدة والتعاون الاقتصادي والتقني في ميدان الصناعة الكيميائية المدنية والجوانب المالية والتنظيمية .

وانطلاقاً من هذه المبادئ التوجيهية الأساسية ، سيقدم الوفد البلغاري إلى هذا المؤتمر الموقف المحدد للحكومة البلغارية إزاء المسائل المعلقة . وشمة مسألة هامة أخرى بالنسبة لنا وهي مسألة "ضمانات الأمن السلمي" . إن الطريقة التي تمت بها معالجة هذه المسائل حتى الآن إنما تذكرنا بعهد آخر مضى . والتغيرات الواسعة النطاق التي حدثت في المناخ السياسي الدولي تشجع على الاعتقاد بأن هذه المسألة يمكن أن تحل . وشمة مجال لإلقاء نظرة جديدة وإبداء المرونة من جانب جميع الدول ، النووية منها وغير النووية . وبلغاريا تشعر بالارتياح لأنه قد بات من الممكن ، بعد توقف طويل ، إنشاء هيئة عاملة بشأن موضوع حظر التجارب النووية . ولعلّه ليست هناك مشكلة أخرى في ميدان نزع السلاح طال بشأنها البحث والنقاش بمثل هذا

الاسهاب . واسمحوا لي أن اكتفي بالقول أن هدف التوصل إلى إبرام معاهدة شاملة تحظر جميع التجارب النووية في جميع البيئات وفي كل الاوقات هو هدف يمكن تحقيقه في خطوة واحدة أو في عدة خطوات . ويمكن لمؤتمر نزع السلاح ، بل وينبغي له ، أن يظطلع بدور نشط في هذه العملية . ولا ينبغي أن تكون هناك أية عقبات تعترض سبيل عمل المؤتمر . ومن المستحسن أن يتم تركيز كافة الجهود على جانب بالغ الأهمية مثل جانب التحقق .

وإذا ما تم اعتماد نهج واقعي ، يمكن عندها الاتفاق على عدد من التدابير في مجال بناء الثقة والصراحة فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي . كما أن بلغاريا مهتمة بالتوصل إلى إبرام اتفاقية دولية بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية وكذلك بشأن الحماية الموثوقة للمرافق النووية السلمية . كما أن هناك العديد من الإمكانيات المتاحة لإحراز تقدم في مجالات أخرى تدخل في نطاق اختتام المؤتمر . واسمحوا لي فسي النهاية أن أذكر أن بلغاريا ستبذل كل ما في وسعها لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، وهذا يعني بالتأكيد مؤتمر نزع السلاح . وسيستفيد بلدي من كل ما هو ايجابي وبناء في مساهمته في عمل هذا المحفل الهام . وبالتأكيد فإننا سننأى بأنفسنا عن المواقف غير الواقعية التي اعتمدتها بلغاريا أحيانا في الماضي . ونحن في بلغاريا الآن نعمل على تحويل بلدنا إلى دولة يكون فيها حكم القانون والديمقراطية الهدف النهائي وآمل ألا نضلّ عن هذا السبيل .

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر سعادة النائب الأول لوزير خارجية بلغاريا على بيانه الهام وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا الموقر السفير أزيكيوي .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس إنه ليسعد وفدي أن يراكم تتراًسون أعمالنا خلال المرحلة النهائية من الجزء الأول من دورتنا . ومما لا شك فيه أن ما تتمتعون به من خبرة ومهارات دبلوماسية رفيعة سيساعد المؤتمر على التقدم في عمله . كما أن سلفكم الموقر السفير كارل ماغنوس هلتينيوس يستحق تقديرنا بالنظر إلى الطريقة المقتدرة التي مكّنته من النجاح في تسيير أعمالنا خلال فترة رئاسته . وقد انضم إلينا عدد من الزملاء منذ آخر مرة أعطيت لسي فيها الكلمة في جلسة عامة لهذا المؤتمر . واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بسفراء الجزائر وأستراليا وبلغاريا وفرنسا وبولندا ويوغوسلافيا . وأود علّوة على ذلك أن أشكر النائب الأول لوزير خارجية بلغاريا الذي شرف مؤتمرنا بوجوده معنا هذا الصباح . ولقد استمعنا إلى بيانه الهام باهتمام عظيم .



لقد كان المجتمع الدولي في مثل هذا الوقت من السنة الماضية متفائلا كل التفاؤل بأن العالم قد أصبح على مشارف عهد جديد من السلم . وقد أُصيب هذا التفاؤل بنكسة عنيفة . فالأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة الخليج تدل بوضوح على أننا لا نزال نعيش في عالم خطر . إلا أن حربا مدمرة أخرى قد انتهت مخلّفة خسائر هائلة فسي الأرواح والممتلكات . ولا تزال المخاطر التي تهدد النظام الدولي قائمة ولا تزال المحافظة على السلم والأمن الدوليين تمثل صراعا لا ينتهي أبدا . والدرس السني يستخلصه المجتمع الدولي هو أن يظل متيقظا لمخاطر الشعور بالرضا عن النفس . فالسلم والأمن لا يتحققان قط إلى الأبد بل يمكن إقامتهما على أساس الاختيار السياسي وتوافق الآراء ضمن أية منطقة . ويجب علينا أن نسعى جاهدين إلى احباط التهديدات الأمنية قبل وقوعها لا أن نكتفي بردود الأفعال إزاءها . ويجب علينا أن نجدد التزامنا بعدم استخدام القوة وبحل المشاكل والمنازعات الدولية والإقليمية بالوسائل السلمية .

لقد أصبح نقل الأسلحة يمثل ظاهرة مزعجة يحب معالجتها . وفي الجدل الدائر المستمر ، تُعتبر الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج مع ما ترتب عليها من آثار عالمية مزعجة للاستقرار نتيجة جزئية لنقل الأسلحة دون أية قيود إلى منطقة غير مستقرة بالفعل . وهذه الأحداث تستدعي التفكير العميق في مسألة نقل الأسلحة دون أية ضوابط ، ولا سيما في مناطق النزاع . ومما زاد من حدة عدم الاستقرار في العالم الثالث أن بعض البلدان التي تعرضت لأعمال عدوانية قد وجدت نفسها مضطرة للعمل على اكتساب إمكانات عسكرية من المؤكد أنها لا تستطيع تحمّل تكاليفها . وبالرغم من أن الجهود السابقة الرامية إلى إدراج مسألة مراقبة نقل الأسلحة في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف قد أخفقت ، فإن الوقت مناسب الآن للنظر في هذه المسألة وينبغي الاهتمام بعناية بالعلاقة بين الأسلحة التقليدية وانتشار الأسلحة النووية . كما أن تزايد تطور الأسلحة التقليدية وقوتها التدميرية هو أمر ينطوي على تهديدات متعاطمة . وعلاوة على ذلك ، فإن نقل هذه الأسلحة إلى مناطق أخرى تصح فيها غير ضرورية نتيجة لاتفاقات نزع السلاح في الإطار الأوروبي هو أمر ينطوي على خطر تصاعد ساق التسلح . ويجب مواصلة نزع السلاح التقليدي بشكل حازم في سياق نزع السلاح الشامل . ولذلك فإن نزع السلاح التقليدي في أوروبا ينبغي أن يُفضي إلى إحراز تقدم في سائر مجالات نزع السلاح .

لقد كان الأمن يمثل دائما على امتداد التاريخ المبرر لقيام الدول بحيازة الأسلحة . فالخوف من تخلف القدرات العسكرية إزاء القدرات التي يتمتع بها الخصم قد أدى دائما إلى إذكاء المنافسة في مجال حيازة الأسلحة . أما أوضح تعبير عن تصوّر العالم باعتباره منقسما إلى قطبين فقد تجلّى في اكتساب الأسلحة النووية وفي مجموعة المذاهب التي نشأت انطلاقا من هذا التصرّف والتي يشكل استخدام الأسلحة النووية جزءا منها . وحتى لو كان المرء مؤمنا بمذهب الردع الأولي ، فإنه من الواضح أن هذا

المفهوم قد فقد الآن أهميته في مجال تعزيز الأمن . والمسألة الحاسمة هي ما إذا كانت تلك الأسلحة التي يُفترض أنها قد لبّت حاجة الحقبة الماضية تتسم الآن بأية أهمية في الحالة السياسية والأمنية التي خضعت لتغييرات رئيسية في أوروبا . ومما لا شك فيه أن التحسن الهائل في العلاقات بين الدولتين العظميين ونهاية التنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب هما أمران ينطويان على عظيم الأمل بأنه سيتسنى عكس اتجاه القوة الدافعة التي يقوم عليها سباق التسلح النووي . إلا أن الصورة المتوقعة حتى الآن تشير إلى أنه من المحتمل للعلاقات المتحسنة أن تؤدي إلى إزالة الضغوط من أجل الإسراع في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي . فالشعور بالأمن الذي يستند إلى استبعاد إمكانية نشوب حرب نووية بين الدولتين العظميين قد أدى بالفعل إلى فقدان الزخم وطابع الإلحاح في المفاوضات المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية . وبالرغم من أن التعاون بين الدولتين العظميين يظل مفيداً في حل المشاكل الإقليمية ، فإنه لم يؤدّ ولا يمكنه أن يؤدي إلى إزالة جميع هذه المشاكل . ويجب أن نحرم بحزم على تجنب اتخاذ خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء: خطوة إلى الأمام في توفير الجو السياسي الصحيح ، وخطوتان إلى الوراء نتيجة لإعاقة الجهود المتعددة الأطراف وحرمان أنفسنا مما كان ينبغي أن يمثل المساهمة الإيجابية للجهود الثنائية . وما من مجال آخر كانت فيه الحاجة إلى التعاون العالمي أكثر إلحاحاً من مجال نزع السلاح . إلا أنه من المؤسف أنه ما من مجال آخر كانت فيه النتائج المحققة أشد إشارة للاكتئاب مما تتم تحقيقه في هذا المجال . إن المشاكل المتعددة الوجوه التي تواجه العالم اليوم هي من التعقيد بحيث لا يمكن لدولة واحدة أو لمجموعة من بضعة دول أن تفترض بأنها قادرة على إملاء الحلول . ومن شأن مثل هذا النهج أن يحبط على نحو مؤكد تحقيق هدف تنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح .

وعند السعي إلى توسيع الأساس الذي يقوم عليه نظام عدم الانتشار ، سيتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة نزع السلاح النووي من قبل جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية . وبالنظر إلى أن مفاوضات خفض الأسلحة الاستراتيجية ستؤدي إلى تخفيض بنسبة قدرها نحو ٣٠ في المائة فقط ، فإن الترسانات المتبقية لدى الدولتين العظميين ستظل أعلى بكثير من مستوى الترسانات الموجودة لدى الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية . وستزداد الفجوة حدة إذا ما استمر تحديث الأسلحة . ولا يمكن القول أن نزع السلاح النووي يتسم بطابع متعدد الأطراف ولا رجعة فيه ما لم يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع فئات الأسلحة النووية . ولا يمكن له أن يكون نزع سلاح لا رجعة فيه ما لم يكن هناك تجميد كامل يُفرض على الترسانات النووية وما لم يتم وقف تحديث هذه الأسلحة . والواقع إن الجهود الرامية إلى الحد من هذه الأسلحة وتخفيضها وإزالتها كثيراً ما تتخلف عن مواكبة التطورات العلمية السريعة وعن استخدام الانجازات التكنولوجية الحديثة في الحياة الجديدة للأسلحة أو التحسين النوعي للأسلحة القديمة . وثمة تدبير لا غنى عنه في هذا الخصوص ينبغي

أن يكون مكملاً للمفاوضات الرامية إلى إجراء تخفيضات عميقة في الترسانات النووية ووسائل نقلها ، وهو تدبير يتمثل في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وفي رأي الكثيرين أن مثل هذه المعاهدة سيكون لها أثر مزدوج يتمثل في إعاقة تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية فضلاً عن إعاقة أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى نادي الأسلحة النووية .

وفي وقت تعهدت فيه الدولتان العظميان بإجراء تخفيضات متفاوض عليها لترساناتهما النووية على أساس مستمر ، يتعذر فهم الأساس المنطقي الذي يمكن أن يبرر إضاعة فرصة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . فهذه خطوة أساسية إلى الامام في اتجاه إقامة نظام لعدم الانتشار يتسم بالمصداقية . وقد أتاح مؤتمر التعديل الذي اختتم في نيويورك مؤخراً فرصة في هذا الخصوص . وإذا كنا لا نستطيع أن نخفي ما نشعر به من خيبة أمل إزاء عدم قدرة مؤتمر التعديل على التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع الإعلان ، فإنه من الخطأ والأمور المضللة أن يُستنتج بأن هذا المؤتمر قد أخفق . فبالإضافة إلى أنه يمثل علامة بارزة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى فرض حظر شامل على التجارب ، فقد صوّت بأغلبية ساحقة من أجل "تكليف الرئيس ... بإجراء مشاورات بغية إحراز تقدم بشأن هاتين المسألتين (التحقق والعقوبات) واستئناف عمل المؤتمر في الوقت المناسب" . والواقع أن مؤتمر التعديل يمثل أقوى إشارة يقدمها المجتمع الدولي إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بمسألة اعتماد معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب .

وقد أكد الأمين العام في رسالته التي وجهها إلى المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير على أنه "بالرغم من الاختلافات في النهج المتبع إزاء المسألة كلها ، فإن هناك دعماً واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء لاضطلاع مؤتمر نزع السلاح بدور هام في معالجة مختلف الجوانب" التي يتسم بها حظر التجارب النووية . ولذلك فإننا نعتقد أن هناك حاجة واضحة للإبقاء على هذه المبادرة في المستقبل القريب ولاستمرار المفاوضات التي تحري بين الدورات ولإعطاء قوة الدفع السياسية اللازمة في الوقت المناسب .

إن خطر استخدام الأسلحة الكيميائية خلال حرب الخليج قد سلّط الضوء مرة أخرى على الحاجة إلى الإبرام العاجل لاتفاقية بشأن الحظر الشامل والكامل للأسلحة الكيميائية . ووفدي يشاطر غيره مشاعر القلق التي أعرب عنها في مؤتمر نزع السلاح وبقية المجتمع الدولي إزاء التأخر في اختتام المفاوضات . وما زلنا ننتظر تحقيق الآمال العظيمة التي أسفر عنها مؤتمر باريس بشأن الأسلحة الكيميائية الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وقد وصلت معاوضتنا إلى مرحلة حرجة أصحت فيها المسائل تعالج الآن بطريقة أجدى من أي وقت مضى . وفي حين أن وفدي يقدر ويحترم اهتمامات

بعض الوفود فيما يتعلق بعدد من المسائل الحاسمة التي يجري التفاوض بشأنها ، فـإن اهتمامنا الأساسي ينبغي أن يتمثل في ضمان أن تكون لدينا اتفاقية يُبدي أعضاء المجتمع الدولي استعدادا للالتزام بها والتصديق عليها . ولذلك فإننا نرحب بتزايد الاهتمام الذي يتم إيلاؤه في اللجنة المختصة لمسألة الطابع العالمي . وبالمثل فإنه من المهم أن يتم إجراء مشاورات مكثفة بصورة منتظمة مع الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي لا تتوفر لها فرصة إجراء دراسة شاملة لاحكام مشروع الاتفاقية وأشارها على الأمن القومي لهذه الدول .

وفي رأي وفدي أنه سيكون من الضروري عندما يتم إبرام الاتفاقية في النهاية توفير ضمانات حقيقية وموثوقة للأطراف الذين لا يُنتجون أو يُخزنون الأسلحة الكيميائية وذلك بطريقة تعزز أمن جميع الدول الأطراف ولا تنتقص منه . فهذه الأسلحة ذات التدمير الشامل والعشوائي هي أسلحة مقيتة من الناحية الاخلاقية لأن أهدافها ليست المنشآت العسكرية أو الهياكل المادية الأساسية للجهود العسكرية . بل إنها توجه دائما ضد المدنيين الأبرياء وبيئتهم . وهذا يعني من الناحية العملية اعتماد اتفاقية تشتمل على نظام تحقق فعال جدا يشجع لدى الدول الأطراف الثقة بالامتثال لاحكامها أو الثقة بأن الانتهاكات ستكشف على النحو الصحيح في حالة عدم الامتثال لهذه الاحكام ؛ اتفاقية تكفل معالجة الانتهاكات بصورة حاسمة عند اكتشافها ؛ اتفاقية تكون بمفء خاصة ذات طابع غير تمييزي فيما بين الدول الأطراف ؛ اتفاقية من شأنها أيضا أن تعزز التعاون فيما بين الدول الأطراف في مجال الصناعة الكيميائية . وبالمثل فإن هناك حاجة لتوفير ضمانات حقيقية تكفل ألا يؤثر مبدأ الحظر تأثيرا سلبيا على الصناعات الكيميائية في البلدان النامية . وان وفدي يشعر بالارتياح لأن اللجنة المختصة قد حققت بداية طيبة خلال هذه الدورة في ظل توجيهاتكم المقتدرة . ونحن نتوقع من اللجنة أن تضاعف جهودها لإنجاز الأعمال المعلقة ذات الصلة بالاتفاقية . وما يلزم في هذه المرحلة هو توافر روح التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية الناضجة من أجل تجاوز الخلافات المتبقية .

ولا يسعنا إلا أن نسجل بالغ أسفا لأن اللجنة المختصة للقضاء الخارجي لا تتمتع بولاية تفاوضية . والمسألة الحقيقية هي: ما الذي ينبغي لنا أن نفعله؟ فبإمكاننا أن نواصل ما كنا نفعله من قبل ، أي أن ننتظر ونأمل في أن تتغير المشاكل الرئيسية التي توجد لدى بعض الوفود . أو أن بإمكاننا بذل جهود بناءة وجريئة في إثراء عمل اللجنة المختصة . وفي هذا الخصوص ، يرحب وفدي بالمبادرة الجريئة التي قام بها الرئيس السفير غارسيا موريتان في إعداد قائمة غير ملزمة من شأنها أن تمكننا من النظر في المسائل الموضوعية بطريقة عملية بدرجة أكبر . وفي اعتقادنا أن النظام القانوني الحالي ليس كافيا . فقد أدى التطور السريع في مجال العلم والتكنولوجيا إلى استحداث شبكات جديدة من الأسلحة لم تكن متوقعة خلال التفاوض حول معاهدة بشأن

الفضاء الخارجي وغير ذلك من القوانين ذات الصلة . وهناك الكثير الكثير مما يمكننا ويجب علينا أن نفعله . وهذا سيتطلب قدرا كبيرا من الحكمة والارادة السياسية من جانبنا ، ولا سيما من جانب أولئك الذين يتحملون المسؤولية الاساسية عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ومؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى تحقيق انجاز رئيسي فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح الحقيقي وذلك من أجل المحافظة على مصداقية المؤتمر باعتباره محفلا تفاوضيا . وفي اعتقادي أنه ينبغي لنا خلال دورة هذه السنة أن نتجنب نهج "سير العمل كالمعتاد" . فهذا نهج يركز اهتمامنا على مناقشات عامة تتعلق بجميع المسائل بحيث لا يفضي إلى اتخاذ إجراءات بشأن أية مسألة منها . بل ينبغي لنا بدلا من ذلك أن نجعل من هذه الدورة دورة موجهة نحو اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق نتائج ملموسة .

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل نيحيريا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ . وأعطى الكلمة الآن إلى ممثل اليابان الموقر السفير دونوواكي .

السيد دونوواكي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس أود قبل كل شيء أن أعرب عن تهاني المصادقة لكم بمناسبة توليكم لهذا المنصب البالغ الأهمية كرئيس للمؤتمر . كما أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفيكم السفير رازابوترام والسفير هلتينيوس لما قدماه من مساهمة بالغة الأهمية في وضع أعمالنا في الطريق الصحيح . وبما أن هذه أول مناسبة أتحث فيها خلال دورة هذه السنة ، فإنني أود أيضا أن أرحب بالسفراء الجدد الذين انضموا إلينا ، ومنهم سفير فرنسا الذي وصل للتو . كما أود أن أعرب عن تقديري لوجود النائب الأول لوزير خارجية بلغاريا بيننا اليوم . وقد استمعت باهتمام عظيم لبيانه الهام .

وفي بداية دورة مؤتمر نزع السلاح خلال السنة الماضية ، طرح علينا زميلنا الموقر سفير البرازيل السيد دى ازامبوجا سؤالا أشار اهتمامنا إذ تساءل عن الكيفية التي يمكن بها لمؤتمرنا ، الذي يعتبر من الناحيتين الهيكلية والنظرية وليد الحرب الباردة ، أن يتكيف مع الظروف الجديدة . وقد كان يشير بذلك إلى حالة عملنا غير المرضية في مؤتمر نزع السلاح واخفاقنا في تحقيق انجازات ملموسة بينما تتحقق مثل هذه الانجازات في المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين وفي مفاوضات نزع السلاح الأوروبية الإقليمية بين الشرق والغرب . وقد كان لهذا السؤال الذي طرح هنا أهمية كبيرة . فعندما تم نتيجة لإنهاء الحرب الباردة ايجاد مخرج من الطريق المسدود الذي كان قائما بسبب المجابهة بين الشرق والغرب ، أمكن لمختلف مفاوضات نزع السلاح بين الدولتين العظميين وبين دول أوروبا الشرقية والغربية تحقيق انجازات رئيسية متتالية . أما في مؤتمر نزع السلاح الذي يمثل محفلا تفاوضيا هاما آخر في مجال نزع

السلاح ، فإنه لم يتم على مدى أكثر من عقد من الزمن تحقيق انجازات ملموسة فيما يتعلق بالبنود المدرجة على جدول أعماله ، وهذا يرجع بصورة رئيسية إلى الطريق المسدود الذي نجم عن المجابهة بين الشرق والغرب . ومما يدعوا إلى الأسف فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح أنه حتى بعد تراجع حدة التوتر بين الشرق والغرب والخروج من الطريق المسدود ، لا يزال هذا المؤتمر غير قادر على تحقيق أية انجازات ملموسة . فما هو السبب في ذلك؟ إن بإمكاننا ونحن نحاول الرد على هذا السؤال أن نتبنى موقفا متفائلا أو آخر متشائما . فإذا تبثنا الموقف المتشائم ، كانت حجتنا كما يلي: لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح من الناحيتين الهيكلية والنظرية كوليده لحقبة الحرب الباردة . وقد كان وجود دول أعضاء غير دول أوروبا الشرقية والغربية في مؤتمر نزع السلاح بمثابة أداة لتسهيل التوسط في حل النزاع بين الشرق والغرب فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح . إلا أن الانقسام كان من الاتساع بحيث لم يتسنّ التوصل إلى أية اتفاقات ملموسة . ومع نهاية الحرب الباردة ، قد تكون الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية والغربية قادرة على التوصل إلى اتفاقات دون المساعدة التي ينطوي عليها حضور دول أعضاء أخرى . وبالطبع فإن حضور دول أخرى سيظل ضروريا ، إذ أن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة تفاوضية من أجل إبرام اتفاقات عالمية لنزع السلاح وليس مجرد اتفاقات بين الشرق والغرب . إلا أن اخفاق مؤتمر نزع السلاح حتى في ظل الظروف المتغيرة يجب أن يكون بمثابة دليل على ضرورة إعادة صياغة هيكل المؤتمر بحيث يواجه التحديات ويغني بالمطالبات في عصر ما بعد الحرب الباردة .

أما أنا من جهتي فلا أؤيد مثل هذا الموقف المتشائم . ومن يتبنى الموقف المتفائل فحجته كما يلي: إن على المرء أن يتحلى بمزيد من الصبر إزاء وتيرة العمل في مؤتمر نزع السلاح . ونهاية الحرب الباردة أخذت بالفعل تسفر عن تحقيق انجازات رئيسية في عمل المؤتمر . أما تخلف مفاوضات المؤتمر عن سائر المفاوضات في تحقيق انجازات ملموسة فمرجهه إلى التعقد الملازم لمهمة المؤتمر ، وهي مهمة تتمثل في التوصل إلى اتفاقات عالمية لا تقتصر على سياق الشرق - الغرب ، كما أن مرجعه أيضا إلى النهج المحترف والحذر الذي يتبعه مؤتمر نزع السلاح مقارنة بالنهج الأكثر توجها نحو القضايا السياسية والمتبع في المفاوضات بين الشرق والغرب . وفيما يتعلق بالحاجة إلى إعادة صياغة وإعادة توجيه مؤتمر نزع السلاح بحيث يلبي متطلبات الظروف الجديدة ، سيلزم بالتأكيد إجراء استعراض شامل ومكثف . إلا أنه ليس هناك في هذه الاثناء ما يدعوا إلى القول ، كما يقال الآن ، أن المؤتمر يواجه عقبات خطيرة تحول دون عمله على الوجه الصحيح في هذه المرحلة الحاسمة من التحول ، ذلك لأن معظم البلدان والمناطق الرئيسية في العالم اليوم ممثلة بالفعل تمثيلا كافيا في المؤتمر . وعلاوة على ذلك فإنه إذا كانت هناك أية دول تعتقد أنها ينبغي أن تكون حاضرة في المؤتمر ، فإن بإمكانها أن تشارك في أعماله كدول مراقبة .

إن الموقف المتفائل إزاء عمل مؤتمر نزع السلاح الذي وصفته للتو يمكن أن تثبت صحته من خلال إلقاء نظرة متأنية على حالة المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ففي عام ١٩٨٤ عندما قدمت الولايات المتحدة مشروع اتفاقية يرد في الوثيقة CD/500 ترسخ مفهوم عمليات التفتيش الإلزامي أو التفتيشي عند الطلب ، باعتباره مفهوماً يمثل آلية هامة لضمان مصداقية وفعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وفي عام ١٩٨٧ ونتيجة لدبلوماسية "التفكير الجديد" التي انتهجها الرئيس غورباتشوف ، أبدى الاتحاد السوفياتي تأييده لمفهوم عمليات التفتيش الإلزامي . وقد كانت هذه بالفعل بداية نهاية الحرب الباردة التي أدت إلى تعزيز هائل للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . وبعد ذلك بسنتين وفي الوقت الذي لم يكن مؤتمر نزع السلاح قد توصل فيه بعد إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية وأسفرت فيه الحرب الإيرانية العراقية عن وقوع أحداث مؤسفة استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية ، تم عقد مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ثم مؤتمر كانبرا في وقت لاحق من السنة نفسها وذلك من أجل تشجيع التوصل في وقت مبكر إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وقد اعتبرت سنة ١٩٩٠ سنة حرجة بالنسبة للمفاوضات . وقد كان التوقيع على الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في شهر حزيران/يونيه من تلك السنة فيما يتعلق بوقف إنتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير معظم مخزوناتهما من هذه الأسلحة بمثابة خطوة تاريخية إلى الأمام ، مما سهل إلى حد بعيد المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ومن جهة ثانية ، يجب على المرء أن يعترف بالآثر الهائل الذي ينطوي عليه المفهوم الجديد للتفتيش عند الطلب ، إذ أنه يتعين تطبيق هذا المفهوم على نطاق عالمي ، وذلك على النقيض من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي لا تنطبق إلا على أوروبا ، ولأن المقصود به أيضاً ألا ينطبق على المرافق الصناعية فحسب بل أيضاً على المرافق الصناعية المدنية . وقد تجلّى تعقّد وحساسية هذه المسألة بوضوح عندما أخفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الاتفاق على البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش في نهاية السنة الماضية رغم التزامهما بأن يفعل ذلك . ولذلك فقد بات من الواضح أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يكون موضع انتقاد بسبب عدم كفاءته أو بسبب أخفاقه في الاستفادة من نهاية الحرب الباردة .

وثمة عامل آخر أدى إلى تأخير المفاوضات في السنة الماضية وهو يتمثل في الجدول حول مسألة الطابع العالمي للاتفاقية المرتقبة بشأن الأسلحة الكيميائية . وفي الاتفاق الثنائي الذي عُقد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في السنة الماضية ، تم الاتفاق على أنه سيتم إدراج مفهوم المحزون الأمني التكميلي في مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل ضمان الامتثال العالمي للاتفاقية المرتقبة . إلا أن هذا الاقتراح الذي يعني استحداث مركز غير متكافئ للدول الأطراف في الاتفاقية

المرتقبة بين الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة كان لا بد أن يلقي معارضة قوية واستياءً شديداً من قبل عدد من الدول المشاركة في المفاوضات .

لقد تناولت مسألة عمليات التفتيش عند الطلب ومسألة الطابع العالمي للاتفاقية باعتبارهما أهم المسائل التي تعثرت بشأنها المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال السنة الماضية . إلا أنني لم أفعل ذلك بدافع اليأس . بل على النقيض من ذلك فإن وفدي قد وجد ما يشجعه إذ رأى أن المسائل الأكثر أهمية قد بدأت أخيراً تناقش بصورة جدية وبناءة خلال السنة الماضية في ظل الرئاسة المقتدرة لسلفكم السفير كارل - ماغنوس هلتينبيوس . وبالمثل فقد تمت معالجة بعض المسائل المتبقية الأخرى ذات الأهمية معالجة نشطة وتم إحراز قدر كبير من التقدم خلال السنة الماضية . ومما يسر وفدي هذه السنة أن يلاحظ الشعور السائد بين الوفود بأننا نقترّب من تحقيق هدفنا النهائي . وقد أصبحت المسائل البالغة الأهمية المتمثلة في التفتيش عند الطلب والتقيّد العالمي بالاتفاقية وغير ذلك من المسائل المتبقية التي تتسم بنقص القدر من الأهمية تعالج الآن معالجة نشطة في ظل رئاستكم المتفانية والمقتدرة للجنة المختصة . كما أن رؤساء الأفرقة العاملة وزملاء الرئيس الذين قمتم باختيارهم يبدون تفانياً وكفاءة . وبالإضافة إلى ذلك فإن منسقي المجموعات يعملون بجِد أكثر من أي وقت مضى . وهذه الدلالات جميعها تبين أن القوة الدافعة لأعمالنا قد أخذت تتعاضد . وعلاوة على ذلك فإن المشاورات الرسمية وغير الرسمية فضلاً عن مشاورات المجموعات والمشاورات الثنائية قد أصبحت موجهة بالكامل نحو تحقيق هدفنا المشترك في وقت قريب . ولذلك فإن وفدي لا يجد أنه من الضروري التوقف كثيراً عند أية مسائل محددة في البيان الذي نلقيه اليوم في هذه الجلسة العامة ، إلا أننا نعيد تأكيد التزامنا القوي بالعمل ، في ظل توجيهاتكم المقتدرة ، من أجل التوصل في وقت مبكر إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة لأذكر المؤتمر بأن اليابان ، شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، قد أعلنت أنها تنوي أن تصبح واحدة من الدول الأصلية الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي خلال دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة .

أما المسألة الثانية التي أود أن اتناولها اليوم فيما يتعلق بدور مؤتمر نزع السلاح في عالم اليوم المتغير فهي مسألة حظر التجارب النووية . وقد شكل إنشاء اللجنة المختصة لهذه المسألة في السنة الماضية ثم إعادة إنشائها في وقت لاحق خلال هذه السنة تغيّراً هاماً بحق في موقف الوفود في مؤتمر نزع السلاح مقارنة بالطريق المسدود الذي وصل إليه الحال خلال السنوات السبع السابقة . وبالطبع فإن الفضل في ذلك يعود إلى روح التوفيق والمرونة التي أبدتها جميع المجموعات والوفود في



المؤتمر . وقد سُر وفدي بصفة خاصة إذ لاحظ أن نفس الروح قد سادت مرة أخرى في إعادة إنشاء اللجنة المخصصة وذلك بعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في شهر أيلول/سبتمبر من السنة الماضية ومؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي عُقد في شهر كانون الثاني/يناير من هذه السنة .

وبالرغم من الانجازات البارزة التي تم تحقيقها مؤخرا في المحادثات المتعلقة بالتجارب النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فإن بطء التقدم في اتجاه فرض حظر شامل على التجارب كان على مر السنين مصدر استياء قوي فيما بين عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ومن أجل ممارسة ضغط دولي يهدف إلى التوصل في وقت مبكر إلى فرض حظر شامل على التجارب ، لربما كان اتباع نهج المجابهة خيارا طبيعيا . وفي مؤتمر نزع السلاح أيضا ، حين تم في السنوات القليلة الماضية النظر في إنشاء لجنة مخصصة ، انقسمت الوفود إلى معسكرين أحدهما يرفض الشروع في العمل إذا كان من قبيل التفاوض والآخر يرفض أن يفعل ذلك ما لم يكن هذا العمل يعتبر تفاوضا . ويبدو أنه قد تم الآن الخروج من هذا المأزق بفضل روح التفريق والمرونة . وعلاوة على ذلك ، فإن وفدي قد سُر إذ لاحظ أن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية تبدو ، في ظل الرئاسة المقتدرة للسفير تشاوها ، منكبّة على العمل بجد - وهو عمل يتمثل في إجراء حوار معقول . والواقع أن وفدي يعتقد بأنه حالما نشرع في مثل هذا الحوار ونجح في تعميق التفاهم حول طبيعة حظر التجارب النووية ، ينبغي أن يكون في وسعنا أن نعمل معا للتوصل إلى حل مرضٍ للمشكلة على أساس مثل هذا التفاهم . ومن جهة ثانية وبالرغم من أن اليابان تؤيد نزع السلاح النووي كما تؤيد التوصل في وقت مبكر إلى فرض حظر شامل على التجارب ، فإنها ترى أنه بالنظر إلى أن مسألة الحظر الشامل للتجارب هي مسألة حساسة ودقيقة جدا وتنطوي على أمن الدول ، فسيتمين تحقيق هذا الحظر بصورة تدريجية . وفيما يتعلق بهذه النقطة وغيرها من النفاط المهمة ، فقد أعرب وفدي وسيظل يُعرب عن آرائه بمريد من التفصيل في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . ويود وفدي أن يؤكد من جديد توقعه بأن العمل الموضوعي المستأنف في اللجنة المخصصة سيثبت نجاحه وجدواه مما يفضي بنا في نهاية المطاف إلى إيجاد حل مرضٍ لهذه المسألة التاريخية القائمة منذ أمد بعيد .

ونحن جميعا ، عندما نفكر في دور مؤتمر نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ندرك بأن نهاية المجابهة بين الشرق والغرب لا تفضي بنا بالضرورة إلى عالم أكثر سلما واستقرارا . فالتجربة المؤسفة المتمثلة في حرب الخليج قد ذكرتنا بحظر حدوث نزاعات إقليمية أكثر تواترا ومأساوية . ولذلك فإن أهم شاغل لنا في وقتنا هذا هو مسألة ما إذا كان بإمكاننا أن نحول دون وقوع حادث ثان وثالث مماثل لذلك الذي بدأه العراق بصورة غير مشروعة وكيفية منع حدوثه . وفي هذا الخصوص ، من المحتمل أن تحظى مسألة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل فضلا عن مسألة التمييز

غير العادي للأسلحة التقليدية في مناطق معينة بمزيد من التركيز والاهتمام في كل فرصة ممكنة في تعاملاتنا الدولية . ومن المؤكد أنه سيتم الحكم على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف بشأن قضايا نزع السلاح حكما يستند إلى قدرة هذا المؤتمر على معالجة اهتماماتنا الحالية المبينة أعلاه . وفيما يتعلق بمنع أسلحة التدمير الشامل ، من المؤكد أن التوصل في وقت مبكر إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية سيكون أهم مساهمة فريدة يقدمها مؤتمر نزع السلاح في الوقت الحاضر ، في حين أن أي تأخير أطول بكثير في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية سيثير شكوكا جدية إزاء كفاءة المؤتمر . وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية ، يبدو أن عددا من الوفود ترى أن تحديث اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق ادماج آلية تحقق عملية وموثوقة سيكون مهمة طبيعية وملحة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح بعد إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وفيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ، لدينا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولا بد من أن نعتز بأن تعزيز نظام المعاهدة ليس مسؤولية تقع على عاتق المؤتمر وحده . وبالنسبة لمسألة التعزيز غير العادي للأسلحة التقليدية في منطقة معينة ، وهو أمر ذكرنا بمخاطره الاحداث الاخيرة التي وقعت في منطقة الخليج ، فإن اليابان كدولة تطبق منذ فترة طويلة سياسة تقوم على الرقابة الصارمة على الصادرات من هذه الأسلحة قد تكون في وضع جيد يمكنها من حث سائر الموردين الرئيسيين لهذه الأسلحة على ممارسة ضبط النفس . إلا أن مراقبة صادرات الأسلحة تمثل مشكلة معقدة معروفة تماما . فمنع إمدادات الأسلحة هو أمر قد يكون له أثر مزعزع للاستقرار بالنسبة لتلك المناطق التي يشكل فيها الاختلال القائم في القوى تهديدا حقيقيا لأمن بعض دول المنطقة . وعلاوة على ذلك فإن مجرد ضبط النفس في مجال نقل الأسلحة هو أمر يعمل بالطبع لصالح الدول التي تتمتع بقدرة على انتاج الأسلحة . وعلى أية حال فإنه لا يزال يتعين معرفة ما إذا كانت مسألة عمليات نقل الأسلحة الدولية يمكن أن تعالج على أفضل وجه في مؤتمر نزع السلاح . ومن جهة ثانية ، قد نكون قادرين على اتخاذ خطوة متواضعة إلى الامام عن طريق تحسين الشفافية والوضوح في عمليات نقل الأسلحة الدولية . وهذا يشكل تدبيراً من تدابير بناء الثقة . ويتعين تطبيقه على نطاق عالمي كما أنه وثيق الصلة بمشاكل الأمن الإقليمي . وعلاوة على ذلك فإنه من المتوقع أن يتم في هذا الصيف انجاز دراسة تجريبيها مجموعة من الخبراء تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن مسألة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الدولية . وبالرغم من أن تدابير بناء الثقة لا تشكل بذاتها تدابير نزع سلاح ، فإنه مما لا شك فيه أن لهذه التدابير جدواها في منع سباق التسلح ، ويجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح المحفل الصحيح لدراسة هذه المسألة بغية التوصل إلى تعهدات دولية مناسبة . وبهذه الطريقة يمكن للمؤتمر أن يصبح أكثر قدرة على تلبية متطلبات عالم اليوم .

إننا حين نلقي نظرة على جدول أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح بالصيغة التي أُعتمد بها (CD/1049) ، ندرك أن هذا الجدول يشتمل على ثلاثة بنود ذات صلة بالأسلحة النووية بينما لم يدرج فيه أي بند يتعلق بالمسائل الوثيقة الصلة بها في ذلك

مسألة اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وبالطبع فإن وفدي يدرك أهمية فرض حظر على التجارب النووية . ولذلك فإنه سيستمر في العمل بجد من أجل فرض هذا الحظر في وقت قريب . إلا أنه لا يمكن إنكار أن فكرة إعطاء هذا البند من جدول الأعمال مثل هذه الأولوية العالية كانت نتيجة فرعية لوصول حقبة الحرب الباردة إلى ذروتها . وقبل عشر سنوات عندما لم تكن هناك أية إمكانيات واقعية لإجراء تخفيضات في الأسلحة النووية ، كان يمكن لمسألة فرض حظر على التجارب النووية ، مهما بدا ذلك متعسدا التحقيق من الناحية الفعلية ، أن تكون فكرة جذابة بذاتها باعتبارها تمثل أهم خطوة إلى الأمام في اتجاه نزع السلاح النووي . وإننا لنأمل أن نجد أنفسنا اليوم في عالم مختلف تماما . ووفدي يدرك أن لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تاريخا خاصا به . وكثيرا ما يوضح بأن جدول أعمالنا يقوم على أساس "الوصايا العشر" المشهورة التي يقال إنها قد راعت بدورها الأحكام ذات الصلة الواردة في وثائق الدورتين الاستثنائيتين الأولى والثانية المكرستين لنزع السلاح . ثم أن السؤال التالي يمكن أن يشار: ما الذي يجعل "الوصايا العشر" تبدو أكثر مرونة مما يفسح مجالا أكبر لإدراج المواضيع الملحة في عالم اليوم ، بما فيها موضوع اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، كبود على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح؟ وقد كان من دواعي سرور وفدي ، استنادا إلى هذه الخلفية ، أن يلاحظ استئناف المشاورات غير الرسمية المفتوحة بشأن الأداء المحسن والفعال لمؤتمر نزع السلاح في ظل رئاسة زميلنا الموقر سفير باكستان السيد كمال . وفي هذا العالم المتغير بسرعة ، من المؤكد أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يعمل بجد لتلبية متطلبات عالم اليوم عن طريق التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، إلى اختتام المفاوضات الجارية منذ أمد بعيد بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وتضمين جدول أعمال المؤتمر أنسب البنود وأكثرها إلحاحا في عالم اليوم .

وأخيرا فإن وفدي يود أن يسترعي انتباه المؤتمر إلى أن حكومة اليابان قد أصدرت بالأمس بيانا بعنوان "الاستجابات اليابانية على المدى القريب للمشاكل في منطقة الشرق الأوسط" . ويتضمن هذا الإعلان فرعا يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وبالنظر إلى أن البيان يوضح الموقف الرسمي لحكومتنا بشأن بعض المسائل التي تطرقت إليها في مداخلتي هذه ، فسيتم توزيع نسخ من ترجمته الانكليزية على جميع الوفود .

الرئيسي (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ . وأُعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا الموقر السفير ارتياغا .

السيد ارتياغا (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعرب لكم عن سرورنا لرؤيتكم تتراأسون أعمال مؤتمر نزع السلاح . إن ما تتمتعون به من خبرة عظيمة ومعرفة واسعة بقضايا نزع السلاح ومقدرة معترف بها

تمثل أفضل ضمانه بأن أعمالنا ستكون في ظل توجيهاتكم أعمالاً مثمرة وبناءة . كما نود أن نسجل تهانينا وامتناننا للسفير رازابوترام وسفير السويد السيد هلتينبيوس للطريقة البارة والفعالة التي أدارا بها أعمال مؤتمر نزع السلاح في الاسابيع الماضية . كما نود أن نرحب بسفراء الجزائر وأستراليا وبلغاريا وفرنسا وبولندا ويوغوسلافيا الذين انضموا إلى عمل المؤتمر مؤخراً .

ومما لا جدال فيه أن التطورات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية والوسطى قد أكدت من جديد أهمية بعض المفاهيم والمبادئ التي توجه عمل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ باعتبارها تمثل عاملاً من عوامل التوازن والاستقرار في العملية المعقدة التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، وأعني مبادئ احترام حقوق الإنسان ، وحقوق الشعوب في تقرير المصير ، وتوسيع مفهوم الأمن الدولي . وبالطبع فإن هذه التطورات وقبول التصورات الجديدة للنهج السياسية الدولية قد أتاحَت التغلب على هيكل الحرب الباردة كنموذج سياسي للنظام الدولي . وفي الوقت الذي كان يجري فيه تقييم الإمكانيات الواعدة التي أتاحتها الأحداث التي وقعت في أوروبا ، واجه المجتمع الدولي أزمة الخليج المعقدة والخطرة التي أدت إلى ظهور استجابة سريعة وحازمة .

وفي ضوء الانفراج الذي شهدته العلاقات السوفياتية الأمريكية ، استمعنا إلى بيانات تتعلق بالحاجة إلى إحراز تقدم في صياغة نظام دولي جديد . ونحن مقتنعون بأن ظهور هيكل عالمي جديد ينبغي أن يكون قائماً على التوازن وعلى الاعتراف بالدور الذي ينبغي لكل هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع به من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين دون تحديد تسلسل هرمي للسلطة فيما بين هذه الهيئات . ومع أنه من الصحيح أن مكانة مجلس الأمن قد تعززت نتيجة للتحويلات العميقة والسريعة التي حدثت على الساحة الدولية وخلال أزمة الخليج ، فإنه من الصحيح بالقدر نفسه أن هذه التغيرات ينبغي أن تكون بمثابة حافز لإعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح وجعله أكثر فعالية فضلاً عن عمل سائر هيئات الأمم المتحدة . وبالمثل فإننا نعتقد أن النظام الدولي المرتقب لا ينبغي أن يقوم على أساس المصالح الخاصة لمجموعة صغيرة من البلدان ، ذلك لأن هذه الحالة يمكن أن تُفضي بطريقة سلبية إلى تشكيل نظام دولي محدود يغفل المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي ينبغي له أن يواجهها . ولا يمكننا إخفاء حقيقة أن التطورات السياسية قد تجاوزت إلى حد بعيد الوتيرة الحذرة للمفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن من النتائج المترتبة على ذلك أن صفة المذاهب العسكرية قد أصبحت الآن موضع شك من الناحية العملية فيما يتعلق بوجودها ذاته . وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة للاستعاضة عن هذه المذاهب بهياكل مناسبة تتيح الإزالة السريعة للنهج العدائية القديمة التي استمرت على مدى أكثر من ٤٠ سنة .

إن أحد البنود البالغة الأهمية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح يتصل بمسألة حظر التجارب النووية . والطريقة الأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف ، الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه ، تكمن في التوقيع على معاهدة في هذا الشأن . فاستمرار التجارب النووية يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القانوني لعدم الانتشار . وهذا يجعل من هذه المسألة واحدة من أعقد التحديات التي يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها خلال هذا العقد . ومن شأن التوقيع على معاهدة تتضمن حظرا عاما وكاملا على هذه التجارب أن يعود بالفائدة على النظام الدولي ، ذلك لأن هذا التدبير سيكون بمثابة رادع سياسي لاية مبادرة تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول بهدف زيادة الانتشار الأفقي مع ما يلازمه من مخاطر . إلا أنه إذا استمر إجراء هذه التجارب ، فمن المؤكد أن هذا سيوفر لبعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الذريعة السياسية لكي تظل خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الأمر الذي يمكن أن يؤكد بدوره الطابع التمييزي الذي يصفها به عدد كبير من الدول .

ونحن مقتنعون بأن المحافظة على سياسة إجراء التجارب النووية ينبغي ألا تتذرع بالحاجة المزعومة إلى ضمان موثوقية وفعالية وسلامة الترسنات النووية أو بمسألة قصور تدابير التحقق الحالية . وفي رأينا أن هذه الحجج أو الذرائع تشكل أساليب تلوؤ ترمي إلى تجاوز هدف أمني مشترك بين جميع الدول . وبالتالي فإننا نعتقد بأن من شأن التأخيرات في معالجة هذه المسألة أن تقوّض النظام الدولي المرتقب الذي نطمح جميعا إلى إقامته . ومن شأن التوقيع على معاهدة من هذا النوع أن يؤثر تأثيرا ايجابيا على عكس اتجاه سباق التسلح . وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ، نعتقد أن تمديداتها إلى ما بعد عام ١٩٩٥ سيكون مرتبطا على نحو واضح بتنفيذ هذا التدبير من تدابير نزع السلاح على المدى القصير ، حسبما هو معبر عنه في المفاوضات التي جرت في المؤتمر الاستعراضي الرابع .

ومن أجل تكملة عمل هذه الهيئة ودون محاولة إغفال المسؤولية الجسيمة الملقة على عاتق مؤتمر نزع السلاح ، فإن فنزويلا ومعها خمس دول أخرى قد حثت على عقد المؤتمر الأخير لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ بعزم أكيد على إيجاد صيغ توفيقية ترمي إلى القضاء على هذه الممارسة . وقد قدمنا هذا النوع من الاقتراح تحدونا روح بناءة تقوم على أساس المبادئ المبينة في المعاهدة نفسها . وقد قام وفد المكسيك نيابة عن الدول الست التي تبنت اقتراح التعديل بتقديم الوثيقة CD/1054 التي تتضمن مشروع البروتوكول الثاني بشأن التحقق من التعديل الذي اقترحنا إدخاله على المعاهدة . وإننا لنأمل أن تولي اللجنة المختصة الاعتبار الواجب لهذه الوثيقة . وفي السياق نفسه ، يرحب وفد فنزويلا بإعلان فوز دو اغواكو الذي اعتمده رئيسا الأرجنتين والبرازيل في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والذي أعاد فيه الرئيسان تأكيد استعداد بلديهما لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط

ورغبتهما في تعزيز السريان الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو) والتوقيع الممكن على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع ما يترتب على ذلك من أثر ايجابي فيما يتعلق بالتحقق . ومن المؤكد أن مثل هذا الحدث السياسي يؤكد مرة أخرى اقتناع والتزام أمريكا اللاتينية بعدم الانتشار ونزع السلاح .

ومما لا جدال فيه أن المجتمع الدولي قد وافق على المحافظة على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا ولمصالح البشرية قاطبة . ومع أنه من المسلم به أنه لم يتم نشر الأسلحة في الفضاء ، فإن هناك بعض الأسلحة أو منظومات منها يمكن أن تُنشر في هذه البيئة . ونحن نلاحظ أن المحادثات التي جرت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية لم تنجح في التوصل إلى حل لمشكلة التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث شبكات دفاعية جديدة . ويبدو أن المناقشة بشأن العلاقة بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية ترمي إلى إضفاء الطابع الشرعي على نشر شبكات الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية ، في أية بيئة ، بما في ذلك الفضاء الخارجي . ونلاحظ استمرار سريان معاهدة عام ١٩٦٧ بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى . وقد سلمنا جميعا بأن هذا المك يؤدي دورا بالغ الأهمية في تنظيم الأنشطة ذات الصلة بالفضاء الخارجي . إلا أن ما لم يكن متصورا عند التفاوض حول هذا المك ووضعه موضع التنفيذ هو إمكانية تطوير أسلحة وشبكات دفاعية استراتيجية يمكن أن تُشغل في الفضاء أو من الفضاء أو في اتجاه الفضاء . ولذلك فقد تم التأكيد تكرارا وفي مناسبات عديدة على أن النظام القانوني المطبق على الفضاء هو نظام يتسم بالقصور بحيث لا يمكن أن يحول بصورة فعالة دون حدوث سباق تسلح في هذه البيئة . ولهذا السبب فقد أكدنا أيضا على الحاجة إلى التفاوض بشأن اعتماد تدابير محددة ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء . وما برحت اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعمل وتنظر في هذا البند على مدى ست سنوات . وقد اضطلعت اللجنة من نواح عديدة خلال هذه السنوات بدور مفيد ينعكس في تقاريرها المتعلقة بعملها . واستنادا إلى العمل الذي اضطلعت به اللجنة ، يمكن الاستنتاج بأنه قد تم بالفعل تجاوز مرحلة النظر العام والموضوعي في مختلف المسائل ذات الصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فضلا عن النظام القانوني القائم .

ومن الضروري من الآن فصاعدا أن يتم تركيز جميع الجهود على تحديد وصياغة تدابير محددة لتحقيق الهدف الرئيسي للبند ٥ من جدول أعمال المؤتمر الذي يتمثل تحديدا في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . وتوفر المقترحات التي تم تقديمها بشأن بعض التدابير المحددة أساسا قويا للاضطلاع بهذا العمل من خلال النظر فيها بعناية وتحديد مجالات الاتفاق أو الالتقاء وتوجيه عمل اللجنة في اتجاه اتخاذ

الإجراءات اللازمة . وتشتمل هذه المجموعة من المقترحات على اقتراح مقدم من فنزويلا لإدخال تعديل على المادة الرابعة من معاهدة الفضاء لعام ١٩٦٧ من أجل تغيير نطاق هذه المعاهدة ليشمل حظرا تاما بدلا من الحظر الجزئي . وهذا يمثل تقييما "إيجابيا" لعمل اللجنة ، ولذلك فإننا نشعر بمزيد من الحيرة إزاء عدم إحراز أي تقدم في النظر في التدابير الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بصورة فعالة .

ومن بين البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر ، هناك بند أحرز المؤتمر بشأنه تقدما في الاضطلاع بدوره كهيئة تفاوضية متعددة الاطراف . بل لنقل أن هذا البند هو البند الوحيد الذي أحرزنا بشأنه تقدما - وأعني مسألة الأسلحة الكيميائية . وقد كانت عملية التفاوض حول مشروع الاتفاقية عملية شاقة . وقد تم التغلب على العديد من العقبات التي ظهرت في المفاوضات السابقة . والدليل على ذلك هو المحتوى الحالي للتذييلين الأول والثاني من "النص المتداول" لمشروع الاتفاقية . وينص مشروع الاتفاقية على التزام جميع الدول الاطراف بعدم استخدام أو تطوير أو إنتاج أو حيازة أو تخزين أو استبقاء أو نقل الأسلحة الكيميائية فضلا عن الالتزام بتدميرها . ونطاق الاتفاقية واضح تماما وهو يتمثل في التدمير التام والكامل للأسلحة الكيميائية . وبالنظر إلى أن هناك حظرا على الاستخدام يرد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ - وهي مسألة أدرجت في نطاق الاتفاقية المرتقبة - فإننا نشعر بالقلق لأن هذه الإشارة لم تدرج بعد في ولاية اللجنة . كما يرد في مشروع الاتفاقية التزام واضح بالتدمير التام للأسلحة الكيميائية على مدى فترة ١٠ سنوات . وتسليما بهذا الالتزام وبنطاق الاتفاقية المتمثل في الحظر التام لهذه الأسلحة وتدميرها ، فإن الاحكام التي تكفل الإبقاء على ترسانات معينة من الأسلحة الكيميائية في نهاية فترة التدمير لن تكون مقبولة في هذه المرحلة من المفاوضات . وفي هذا السياق ، نؤكد من جديد أن العنصر الرئيسي الذي يجب أن يتسم به هذا المك هو عنصر العالمية . ولبلوغ هذا الهدف ، ينبغي أن يكون النطاق المحدد بموجب الاتفاقية هو نطاق الحظر التام والكامل لهذه الأسلحة وتدميرها ، دون إعطاء أية حقوق للدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تحتفظ بترسانات معينة ، ودون أي تأجيل للوفاء بالالتزام المتمثل في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية فضلا عن مرافق إنتاجها . وثمة مسألة تتطلب نظر اللجنة فيها ، وهي مسألة تتمثل بتمويل المنظمة التي ستسند إليها مهمة حظر الأسلحة الكيميائية .

وقد أجرى الفريق العامل جيم في السنة الماضية مشاورات حول هذه المسألة ، وترد النتائج التي أسفرت عنها هذه المشاورات مرفقة بالتذييل الثاني من "النص المتداول" . ويمثل إدراج إشارة إلى هذا البند في مشروع الاتفاقية خطوة هامة من شأنها أن تسهل عمل اللجنة في المستقبل . كما أن المفاوضات حول إبرام اتفاقية لفرض حظر تام على الأسلحة الكيميائية ، وهو أمر انطوى على النظر في عدد من المسائل السياسية والتقنية البالغة التعقيد ، فضلا عن الجهود والتضحيات الرئيسية

المبدولة من قبل المتفاوضين ، قد أثبتت أنه يمكن للمؤتمر أن يُحرز تقدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لذلك . وسيكون الوقت مناسباً للقيام بذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار الاقتراح الذي يدعو إلى عقد دورة وزارية لمؤتمر نزع السلاح تركز لمسألة الأسلحة الكيميائية . ومن المفترض أن يكون هذا المؤتمر مخصصاً لتدليل العقبات التي تؤثر على المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية . إلا أننا نعتقد في الوقت نفسه أنه لا يمكننا أن نأتي إلى هذه الدورة بنفس المشاكل التي هي قائمة الآن ، ولذلك يجب علينا أن نركز جهودنا على التغلب على هذه المشاكل وعقد المؤتمر في الوقت الذي يعتبر مناسباً . ومما يمثل مساهمة متواضعة من قبل فنزويلا في الجهود الرامية إلى فرض الحظر الكامل على الأسلحة الكيميائية عقد حلقة دراسية إقليمية في كاراكاس ستدور بصورة أساسية حول مسألة الأسلحة الكيميائية . وستعقد هذه الحلقة الدراسية في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه من هذه السنة . وسيكون الهدف من هذه الحلقة الدراسية ، كما سبق أن ذكرنا ، تعريف جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنطاق الاتفاقية وأغراضها وأهدافها ، وبآلية التحقق التي سيتم إنشاؤها وكذلك ، بصورة أعم ، بجميع الجوانب القانونية والتقنية للاتفاقية المرتبطة بشأن الأسلحة الكيميائية ، وذلك من أجل تسهيل العملية الإدارية والتشريعية الداخلية التي يتعين اتباعها من أجل التوصل في وقت مبكر إلى التصديق على هذا المك وبدء سريانه وتنفيذه . ومما يؤمل أن تُعطي الحكومات المشاركة أفضلية لتسمية مسؤولين من وزارة الخارجية أو غيرها من الهيئات الحكومية ممن يشاركون بطريقة أو بأخرى في عملية صنع القرارات المتعلقة باعتماد الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ .

وثمة بند يحتاج بصورة متزايدة إلى اهتمام خاص من قبل المجتمع الدولي ، وهو بند يتصل بحماية البيئة . فلسباق التسلح ، بما ينطوي عليه من استخدام للتكنولوجيا وصناعة واستخدام أنواع معينة من الأسلحة ، أشار خطيرة في هذا الميدان . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حالة التجارب النووية المستمرة . وثمة مثال آخر تقدمه بعض الحوادث مثل تلك التي وقعت في المنشأة النووية في تشرنوبيل والتي كان لها آثار سلبية على البيئة الطبيعية ، مما يجبرنا على السعي إلى تأمين كفاية الطاقة وتطوير مصادر أكثر أمناً . وهناك مثال ثالث لحالة ألحقت أضراراً خطيرة بالبيئة في منطقة الشرق الأوسط ، وهي حالة تدمير آبار النفط خلال حرب الخليج .

ومن بين التدابير الرامية إلى تحقيق نزع السلاح ، لا بد من استخدام سلسلة من الأساليب التي يمكن أن تكون لها آثار خطيرة بالقدر نفسه على النظام البيولوجي ، مثل استخدام مختلف نظم تدمير الأسلحة ، ونقل الأسلحة لهذه الغاية ، ومعالجة النفايات وتدمير مرافق الإنتاج ، في جملة أمور أخرى . ولذلك فإننا نعتبر أن التدابير المتخذة ينبغي أن تشمل على أحكام تكفل حماية البيئة . وفي رأينا أن



من الامور الوثيقة الصلة في هذا الصدد ، وفي الحالة المحددة للأسلحة الكيميائية ، ما يتمثل في الاقتراح الذي قدمه وفد سيرو لإدراج مادة في مشروع الاتفاقية تنص على التزام الدول الاطراف في الاتفاقية باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تكون المحافظة على البيئة وتنظيفها مهمة من المهام ذات الاولوية في تنفيذ الاتفاقية .

الرئيسي (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل فنزويلا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ . وبهذا تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم . وأود أن أسأل ما إذا كان أي ممثل من الممثلين الموقرين يود الإدلاء بكلمة . أعطي الكلمة لممثل فرنسا الموقر السفير ايريرا .

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها إليّ . وغني عن القول أنه ليشرفني ويسعدني أن أمثل بلدي في هذا المؤتمر وأن أنضم إلى هذه الهيئة المرموقة التي هي في آن معا شاهدة وفاعلة رئيسية في التغييرات أو التحولات الهائلة التي تؤثر على التوازن الدولي . وأن أنضم إلى هذه الهيئة في وقت أحنت فيه قضايا نزع السلاح تكتسب بُعدا جديدا وأصبحت فيه المسائل المتمثلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة مطروحة لربما أكثر من أي وقت مضى . وأن أنضم إليها في وقت طُلب فيه منكم تولي رئاسة أعمالنا . وبهذه المناسبة اسمحوا لي أن أعرب عن تمنياتي لكم بكل النجاح في أداء واجباتكم الهامة . كما أود أن أشكركم لما ذكرتموه حول سلفي وصديقي ببيير موريل . فأنا أعرف المساهمة التي قدمها في عمل المؤتمر . ولذلك فإنه سيكون ممثنا بمصفة خاصة للرسالة التي سأنقلها إليه . كما أعرف أن بيير موريل ما كان ليستطيع أن يؤدي واجباته هنا بنجاح بدون الثقة والصداقة التي لقيها من الجميع - البلدان الاعضاء ، والامين العام ، ونائب الامين العام ، والامانة . وإنني أؤكد لكم بأنني سأحرص على تعزيز روح الثقة هذه . ولذلك فإنني أود أن أؤكد لكم ولجميع أعضاء المؤتمر استعدادي واستعداد وفدي ، مع تمسكنا بآراء ومواقف بلدنا ، لبذل كل جهد للمضي قدما في مفاوضاتنا . وإنني سأفعل ذلك بالطموح الذي تتطلبه أهمية المسائل المطروحة ، ولكنني سأفعل ذلك أيضا بالتواضع الذي تقتضيه الطبيعة المعقدة للمسائل التي يتعين علينا حلها .

الرئيسي (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل فرنسا الموقر على بيانه وأود أن أسأل مرة أخرى ما إذا كان هناك أي ممثل آخر يود الإدلاء بكلمة قبل أن ننتقل إلى معالجة بعض المسائل التنظيمية . أرى أنه لا يوجد أي ممثل يود الإدلاء بكلمة .

لقد سبق لي أن أوضحت في ملاحظاتي التمهيدية أن العمل المتعلق بجميع المواضيع تقريبا قد أخذ يسير في الاتجاه الصحيح نتيجة للجهود التي بذلها الزملاء الذين سبقوني إلى تولي رئاسة المؤتمر . ولدينا الآن عدد بسيط نسبيا من المسائل التي تتسم بطابع تنظيمي أساسا ، وهي مسائل قد تتطلب اهتمامنا خلال فترة رئاستي . وهذه المسائل معروفة تماما بالنسبة لنا جميعا ولذلك فإنني سأكتفي بأن أشير إليها بإيجاز .

وأود أولا أن أشير إلى مواعيد الدورة التالية لفريق الخبراء العلميين المخصص لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ولعلكم تذكرون أن سلفي السفير هيلتينيو قد أبلغ المؤتمر بأنه سيلزم إجراء المزيد من المشاورات قبل أن يتمكن لنا اتخاذ قرار حول هذه المسألة . وهذه المشاورات لم تُختتم بعد وإنني اعتزم متابعة هذه المسألة في الأسابيع القادمة .

أما المسألة الثانية التي أود أن استرعي انتباهكم إليها فتتمثل بالمشاورات الرامية إلى تحسين فعالية عمل المؤتمر . وكما تعلمون ، فإن مشاورات غير رسمية مفتوحة في هذا الشأن قد أُجريت برئاسة السفير كمال يوم الثلاثاء الماضي ، وسيتم إجراء المزيد من المشاورات خلال النصف الثاني من الدورة السنوية . ومن الواضح أنه ليست هناك في الوقت الحاضر حاجة للعودة إلى هذه المسألة .

والنقطة التالية هي ، كما تعلمون أيضا ، أن ممثل المكسيك الموقر السفير ميغيل مارن بوش قد عُيّن منسقا خاصا وكُلف بمهمة السعي إلى تأمين الاتفاق على إطار تنظيمي مناسب في سياق البند ٨ من جدول أعمال ، أي البرنامج الشامل لنزع السلاح . وما افهمه هو أن السفير مارن بوش يعكف حاليا على إجراء مشاورات في هذا الشأن ، وسيتم إعلامنا بنتائج هذه المشاورات حالما يتم التوصل إليها .

وأخيرا أود أن أشير إلى مسألة تكوين عضوية مؤتمر نزع السلاح . إنكم تعرفون تمام المعرفة أيضا أن سلفي السفير هيلتينيو قد أجرى مشاورات حول هذه المسألة البالغة الأهمية والدقة . ووفقا لواجباتي كرئيس ، فإنني أنوي مواصلة المشاورات المتعلقة بهذا الموضوع .

هذه هي المسائل التي أردت أن استرعي إليها انتباه الممثلين الموقرين . وأود الآن أن أدعوكم جميعا إلى إلقاء نظرة على الجدول الزمني للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع التالي . وقد قامت أمانة المؤتمر بتوزيع هذا الجدول الزمني بناء على طلبي . ويشتمل الجدول الزمني على الجلسات التي ستعقد حتى ٢٨ آذار/مارس عندما سنختتم الجزء الأول من الدورة السنوية . كما أود أن

أسترعي انتباهكم إلى أن برنامج العمل للأسبوع القادم يتضمن عقد جلستين عامتين ، وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في السنة الماضية . وبالطبع فإن هذا الجدول هو كالمعتاد مجرد جدول ارشادي ويمكن تعديله إذا ما دعت الحاجة . وإذا لم تكن هناك أية اعتراضات ، فإنني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (الكلمة بالروسية): سنعقد بعد جلستنا العامة مباشرة ، حسبما وافق عليه المؤتمر في الجدول الزمني للجلسات لهذا الأسبوع ، جلسة غير رسمية تخص لموضوع البند ٢ من جدول الأعمال .

ولست لدينا أية أعمال أخرى لهذا اليوم . ولذلك فإنني أنوي الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ آذار/مارس .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠